

تونس و صندوق النقد الدولي عشية انطلاق التفاوض على مرحلة "الاتفاق بين الموظفين": مرحلة عالية المخاطر.

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

الطالبة الشروع في وعودها التقنية وتجربة مقبوليتها في الواقع قبل الاتفاق النهائي وتسريح المبالغ المتفق حولها.

ان المتصفح لعدد من الاتفاقات بين الموظفين التي ابرمها الصندوق مع متعاقدية في الفترة الأخيرة يتبين مدى إيلاء الصندوق أهمية قصوى لمرحلة تنزيل الشروط المسبقة الكفيلة بنجاح الاتفاق النهائي هذا ما يظهر جليا مع كل الاتفاقات بين الموظفين التي أمضاها الصندوق في سنة 2022 ففي حالة باكستان مثلا {راجع موقع صندوق النقد الدولي 13 جويلية 2022: IMF Reaches Staff-Level Agreement on the Combined Seventh and Eight Reviews for Pakistan's Extended Fund Facility} تمخض الاتفاق بين الموظفين في ختام جولتيه السابعة والثامنة على ضرورة شروع الدولة الطالبة في ملائمة التشريعات الجبائية بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة و التعهد بتخفيض الانفاق العام بنسب وقع الاتفاق حولها بين موظفي الصندوق وحكومة دولة باكستان وكذلك التخفيض في ديون قطاع الطاقة بأرقام محددة اوجب الصندوق الوصول اليها قبل امضاء الاتفاق النهائي وهي نفس الحالة بالنسبة للبنان و الأردن وجميع الدول التي ابرمت "الاتفاق بين الموظفين" مع الصندوق.

الحالة التونسية لن تكون استثناء على هذا التوجه فعلاوة على ما أقدمت عليه الحكومة التونسية من خطوات تلقائية لإظهار جديتها في تمشيها الإصلاحية من ذلك ابرام اتفاق

تنطلق في واشنطن بداية من 8 أكتوبر 2022 جولة تفاوضية هامة بين الحكومة التونسية وكبار موظفي صندوق النقد الدولي يطلق عليها تقنيا اسم مرحلة "الاتفاق بين الموظفين" staff-level agreement وهي المرحلة التي من المتوقع ان تتوج بإمضاء حول الشروط والتعهدات التقنية للاتفاق النهائي . تعد مرحلة الاتفاق بين الموظفين مرحلة حساسة في مسار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث تمهد لأبرام الاتفاق النهائي مع مجلس إدارة الصندوق وذلك في حالة استجابة الجهة الطالبة لشروط تمهيدية عادة ما يطلبها الصندوق كمرحلة فاصلة وحاسمة بين ابرام الاتفاق بين الموظفين وامضاء الاتفاق النهائي الذي يتوج بتسريح المبلغ موضوع الاتفاق على مراحل. هذا علاوة على ان الاتفاق بين الموظفين يمكن ان يكون على مراحل متعددة: أولى وثانية وثالثة وكلما احتاج الطرف المانع الى مزيد التأكد من قدرة الجهة الطالبة على الاستيفاء بالشروط الكفيلة بنجاح الاتفاق. بالعودة الى موقع صندوق الدولي يتبين ان الاتفاق بين الموظفين على مراحل متعددة تقنية مستعملة من طرف الصندوق وذلك للتأكد من أنّ الجهة الطالبة ستكون في مستوى الاستجابة لتعهداتها دون المساس بسمعة الصندوق وصورته والتي أصبحت أكثر من أي وقت مضى موصومة بالاشتراطات المخلة والتدخل السافر في شؤون الآخرين مما جعل الصندوق محتاطا من الارتدادات الاجتماعية لاتفاقاته لذلك أصبح يشترط على الجهة

الدولة في شكل تحويلات مالية مباشرة تستفيد منها هذه المؤسسات وما قيمته 5 مليار دينار كضمانات قروض تتكفل بها ميزانية الدولة سنويا تجاه هذه المؤسسات. ممّا لا شكّ فيه ان الصندوق سيشرط التنزيل في قيمة التحويلات الميزانية وفي قيمة ضمانات القروض على الأقل الى مستوى قريب من النسب المحققة في المغرب الأقصى والدول الشبيهة وهي تقريبا تشترك في تخصيص ما قيمته 10 % من ميزانية الدولة سنويا كحدّ اقصى للتحويلات المالية مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه التحويلات هدفها تقني وليس تسييري أي لا يمكن في أي حال من الأحوال ان تستعمل في خلاص أجور أعوان هذه المؤسسات. ان هكذا اشتراطات تعني بالضرورة التفويت في عدد هام من المؤسسات العمومية وإخضاع عدد منها الى شروط السوق في التعاملات والاقتراض والأسعار بما ينبئ بسنة اجتماعية صعبة لا تقدر الحكومة على مجابعتها.

ثالثا: التحفيز على الاستثمار كخطوة ضرورية لتنمية الموارد الجبائية للدولة وإصلاح المنظومة الجبائية. إن هذه الخطوة شديدة الأهمية بالنسبة لصندوق النقد الدولي حيث تعتبر صمام الأمان لديمومة الدين العمومي ولقدرة الدولة على الاستيفاء بتعهداتها. قامت الدولة التونسية على امتداد السنوات المنقضية بخطوات هامة للتحفيز على الاستثمار كبعث إطار قانوني جديد للاستثمار وتوحيد التحفيزات الجبائية غير ان هذه الخطوات على أهميتها لم تتمكن من التحفيز على الاستثمار لسبب وحيد وهي انها لم تقض نهائيا على نظام التراخيص الإدارية المسبقة. فهل ستنجح حكومة الرئيس في ذلك؟ كل المؤشرات تجيب بالنفي وذلك لاكتفاء الرئيس الى حد هذه اللحظة بمشروعه السياسي على حساب باقي الاستحقاقات المصيرية.

لن تتنازل اشتراطات الصندوق في حالة امضاء "الاتفاق بين الموظفين" مع الحكومة التونسية

حول زيادة بسيطة في الأجور مع الاتحاد العام التونسي للشغل بما يضمن وضوح في كتلة الأجور على امتداد السنوات 2022-2025 والترفيغ في المحروقات والحد تدريجيا من السياسة التفاضلية في أسعار الكهرباء والماء والغاز فإن خبراء الصندوق سيطلبون بالضرورة المزيد من الحكومة في مرحلة ما قبل ابرام الاتفاق النهائي على الأقل في المجالات التالية:

أولا: الحد من الدعم العشوائي وتوجيهه فقط لمستحققيه. لا شكّ أنّ الصندوق سيمضي في اشتراطات عملية من اجل تخفيف أعباء كلفة دعم أسعار المواد الأساسية على ميزانية الدولة بما سيعقد أكثر الوضع الاجتماعي امام حكومة الرئيس المتخوفة بطبيعتها من هذه الخطوة ولكن من الأكيد ان الرئيس سيتوجه حالما يفرغ من الاستحقاقات الانتخابية في شهر ديسمبر 2022 الى الاهتمام بهذا الموضوع. هذا ما رشح على الأقل من أخبار حول مرسوم يعده الرئيس موضوعه توجيه الدعم لمستحققيه والذي سيصدر حسب المعطيات المتوفرة في شهر فيفري 2023. يبقى السؤال المطروح كيف ستواجه الدولة التونسية التطورات الاجتماعية المتوقعة جزاء تنزيل أسعار المواد الأساسية في السوق بقيمتها الحقيقية دون دعم؟ وكيف ستواجه الطبقات الفقيرة والمتوسطة هذا الواقع الجديد بقدره شرائية مهترئة او منعدمة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة يتعدى بكثير البعد الاقتصادي للمسألة ويعجل تطور الازمة السياسية الحالية المعقدة الى ازمة اجتماعية خطيرة مسألة وقت لا أكثر ولا أقل.

ثانيا: اصلاح المؤسسات العمومية. لم تتضح الى حد كتابة هذه الورقة وجهة الحكومة في إصلاح المؤسسات العمومية التي تستهلك سنويا نسبة 20% من ميزانية

على هذه النقاط الثلاثة بما يجعل الأفق الزمني الممكن لإمضاء الاتفاق النهائي وتسريح القسط الأول من المبلغ المتفق حوله غير متاح الا بداية من الثلث الثاني للسنة المالية القادمة وذلك إذا نجحت الحكومة التونسية في اختبارات مرحلة الشروط التمهيديّة.

من هنا الى ذلك الحين مشروع ان نتساءل كيف ستدبر حكومة الرئيس شأنها اليومي وتتفادى السيناريو الأسوأ وهو تحول الازمة الحالية من ازمة سياسية واقتصادية معقدة الى ازمة اجتماعية؟ ألسنا فعلا امام المرحلة الأعلى مخاطر حتى وان تمكنت الحكومة من إمضاء "الاتفاق بين الموظفين" مع صندوق النقد الدولي؟